فاعلية التمويل المصرفي الإسلامي في دعم القطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية

دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (2014Q1 -2023Q3)

The Effectiveness of Islamic Banking Financing in Supporting the Agricultural Sector in the Kingdom of Saudi Arabia - An Analytical Quantitative Study Using the ARDL Model During the Period (2014Q1 - 2023Q3)

ط.د. مرابطي سهام[1]/مخبر التنمية المحلية المستدامة: الزراعة، التنمية الريفية، السياحة الايكولوجية LDLD، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، S.merabti@univ-eltarf.dz

أ.د. كافي فريدة/مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، Kafi.farida@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام:01/ 10/ 2025 تاريخ القبول: 14 / 12 / 2025 تاريخ النشر: 29-12-2025

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014Q1 - 2023Q3، وللوصول لهدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في التمويل المصرفي الإسلامي(صيغة المرابحة)، الإعانات المقدمة من طرف صندوق التنمية الزراعية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة من جهة ومتغير القيمة المضافة للقطاع الزراعي كمتغير تابع من جهة أخرى،

وبالاعتماد على مجموعة من المقاربات والأدوات وباتباع نموذج الفجوات الزمنية الموزعةARDL، خلصت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة،كما اتضح من خلال النتائج وجود أثر في الأجل الطويل بين التمويل المصرفي الإسلامي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي لكن الأثر ضعيف، حيث إذا تغير التمويل المصرفي بـ 10% يصاحبه تغير في القيمة المضافة للقطاع الزراعة بـ 0.5% في نفس الاتجاه، كما بينت الدراسة أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج لم تتجاوز 3% خلال سنوات فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تمويل مصرفي إسلامي زراعي؛ قطاع زراعي؛ المملكة العربية السعودية؛ نموذج ARDL.

تصنيف JEL: Q14 ؛ Q11 ؛ C32.

Abstract:

This study aims to examine the impact of Islamic banking finance on the agricultural sector in Saudi Arabia over the period 2014Q1–2023Q3. To achieve this objective, the analysis relies on a set of variables, namely Islamic banking finance (Murabaha contracts), subsidies provided by the Agricultural Development Fund, and gross fixed capital formation as independent variables, while agricultural value added serves as the dependent variable. The study employs a range of econometric approaches and tools, with a focus on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables. Moreover, the results indicate a statistically significant long-run effect of Islamic banking finance on agricultural value added, albeit weak: a 10% change in Islamic banking finance is associated with only a 0.5% change in agricultural value added in the same direction. The study further shows that the contribution of the agricultural sector to GDP did not exceed 3% during the period under review .

Keywords: *Islamic Agricultural Banking Finance; Sector Agricultural; Kingdom of Saudi Arabia; Model ARDL .*

Jel Classification Codes : *Q14 ; Q11 ; C32.*

[1] المؤلف المرسل: مرابطي سهام، الإيميل: S.merabti@univ-eltarf.dz

I - تمهيد:

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي في الكثير من الدولي يعد من الركائز الأساسية في تشكيل هيكل الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الاقتصادات التي لديها إمكانيات زراعية معتبرة؛كالأراضي الخصبة،والمياه الجوفية والآلات الحديثة، غير أن تعزيز نمو هذا القطاع يتطلب توفير مصادر تمويلية مناسبة تضمن استدامة نشاطه مع تلافي مخاطر التعثر المالي التي ارتبطت في غالب الأحيان بالقروض الربوية(التقليدية)، خاصة في ظل الأزمات المصرفية العالمية التي كان الدين أحد أسبابها الرئيسة.

وفي هذا الصدد؛ برز التمويل الإسلامي كأداة تمويلية بديلة تقوم على صيغ تمويلية متنوعة تتلاءم مع طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقق قدراً أعلى من تقاسم المخاطر والعدالة في المعاملات،ويُعد النشاط الزراعي من أبرز الأنشطة التي تحتاج إلى مثل هذه الآليات التمويلية لتعزيز نموه وتحقيق الأمن الغذائي، وقد أولت المملكة العربية السعودية على غرار العديد من الدول اهتماما متزايدا بالقطاع الزراعي من خلال تبني صيغ تمويل إسلامية تساهم في دعمه وتنميته، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

I.1- إشكالية البحث :

إلى أي مدى ساهم التمويل المصرفي الإسلامي في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة $2014Q_1$ – $2023Q_3$؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الصيغ التمويلية التي توظف في تمويل القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية؟
- هل تستجيب التغيرات في القيمة المضافة للقطاع الزراعي لتغير التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة $2014Q_1$ – $2023Q_3$ في الأمد الطويل في نفس الاتجاه؟
- هل للتغيرات في التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة$2014Q_1$– $2023Q_3$ أثر على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الأمد القصير؟

I.2- فرضيات البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها بأن التمويل المصرفي الإسلامي له تأثير ايجابي على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة من الربع الأول من عام 2014 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2023 وذلك في الأمدين الطويل والقصير.

I.3- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والقيمة المضافة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، من خلال بناء نموذج قياسي يحدد لنا الأثر في الأمدين الطويل والقصير، بالإضافة إلى التعرف على واقع القطاع الزراعي والصيغ التمويلية الإسلامية الموجهة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية.

I.4- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى دور المنتجات المالية الإسلامية (التمويل الإسلامي) في إحداث أثر على القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية الذي يواجه عدة تحديات أبرزها قلة المياه

الجوفية وتركز المساحات الزراعية في ثلاث مناطق في المملكة، فالمنظومة المصرفية الإسلامية تحتل مكانة مهمة ضمن العمل المصرفي باعتبارها أحد بدائل التمويل التقليدي.

I.5.- الدراسات السابقة:

I.5.1. دراسة **Omer Keskin; Burak Cikiryel** (2024)، تحت عنوان

" An Analysis of the Relationship between Interest-freefinancing of Agricultural Production and Agricultural Growth Using Contemporary Econometric Methods "

مقال بمجلة **Kocatepe Islamic SCIENCES**; المجلد **07** ; العدد 03.

والهدف من هذه الدراسة تفسير العلاقة بين التمويل الزراعي الخال من الفوائد والنمو الزراعي في تركيا، وللوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على متغير حجم التمويل بدون فوائد المقدم من المصارف التشاركية الموجه للقطاع الزراعي كمتغير مستقل، والناتج المحلي الزراعي كمتغير تابع للفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2005 إلى الربع الرابع لعام 2023، وبإتباع نموذج الأثر والعلاقة السببية **Tod yamamoto** توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في التمويل الزراعي يؤدي إلى الزيادة في الناتج الزراعي في الأمدين القريب والبعيد، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين التمويل الزراعي والنمو الزراعي في تركيا. **(Keskin & Cikiryel, 2024, pp. 72-86)**

I.5.2. دراسة عبد الكريم قندوز؛ وليد طلحة وآخرون (2022)، بعنوان" دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التمويل الإسلامي كأحد المرتكزات التي لها دور فعال في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بما تحدثه من رفع في القيمة المضافة للقطاع الزراعي في كل من (السودان، الجزائر والمغرب)، حيث توصلت الدراسة أن البنوك الإسلامية تتيح فرص تمويلية عبر مجموعة من الصيغ الإسلامية التي تتناسب بشكل كبير مع القطاع الزراعي من بينها صيغة التمويل بالسّلم والمساقاة والمزارعة وكذلك صيغة المرابحة، وبالتالي إيجاد حل للنقص في التمويل الموجه للقطاع الزراعي. (قندوز، طلحة، سراج، و الشاذلي، 2022، الصفحات 2-44)

I.5.3.دراسة العرباوي مصطفى؛ طروبيا نذير (2019)، المعنونة بـ" دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان أنموذجا "،مقال في مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد 05، العدد 02.

حاولت هذه الدراسة أن تبرز لنا الصيغ التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية في السودان الموجهة نحو القطاع الزراعي، باعتبار أن السودان تتمتع بموارد وطاقات زراعية كبيرة بإمكانها المساهمة بشكل جلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة أن البنوك الإسلامية تقدم فرص تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تتناسب بشكل كبير مع القطاع الزراعي الذي له أهمية كبيرة في رفع النمو الاقتصادي في السودان رغم الصعوبات التي تواجهها(العرباوي و طروبيا، 2019، الصفحات 279-300).

II-الإطار النظري للدراسة

II-1-مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي :

التمويل المصرفي الإسلامي يعرف بأنه " نظام مصرفي يعتمد على عملية توفير المال لطالبيه من خلال مجموعة من الأساليب والصيغ التمويلية والاستثمارية تخضع لضوابط، مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وهو ما يؤدي

لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية".(سليم، 2015 -2016 ، صفحة 51)كما يتميز التمويل المصرفي الإسلامي بعدة مفاهيم أخرى نذكر منها، الحظر على الفائدة والمشاركة في الأرباح والخسائر، الممارسات المبنية على الأصول بالإضافة للتعاون والشراكة.(صبرينة، 2023، صفحة 606)

والمال هو " كل ما جاز للإنسان امتلاكه والانتفاع به في حالة الاختيار،وكانت له قيمة مادية على أن يكون هذا الانتفاع ممكنا لجميع الناس لا بعضهم.(أسية و درويش، 2022، صفحة 16)

فالمصارف الإسلامية تهدف من خلال أنشطتها المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع وهي ملزمة بمراعاة ما يعود عليه(المجتمع) من منافع اقتصادية، وهذا على أساس أن أنشطتها تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن تنمية المال يعتبر جزءا لا يتجزأ من واجبها فهي ملزمة بتوجيه تمويلاتها لاستثمارات يحتاجها وتسهم في تقدمه.(الواحد، 2020، صفحة 7)

II- 2-أهمية القطاع الزراعي ودو افع تمويله.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وهو قطاع من أهم القطاعات التي يجب على المصارف الإسلامية تنميته وإتاحة فرص تمويلية له(تمويل زراعي)، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة (رأس المال الذي تحتاجه الزراعة) واستخدامها من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وبذلك إيجاد حل لمشكلة الندرة التي تقابل رأس المال الزراعي(لمحنط، 2020، صفحة 3).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعان من التمويل الزراعي وهما: التمويل الزراعي التقليدي الذي تمنحه البنوك التقليدية للعملاء الذين يمارسون النشاط الزراعي والذي يرتكز على سعر الفائدة، والتمويل الزراعي الإسلامي؛ وهي الأموال التي توفرها البنوك الإسلامية تحت خدمة النشاط الزراعي سواء كانت هاته الأموال نقدية أو عينية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما دوافع التمويل فهي تختلف من بلد لآخر وذلك لاختلاف طبيعة الاقتصاد في كل بلد ومدى استقرار القوانين والتشريعات، ومدى تطور النشاط الزراعي واعتماد الدول عليه كمكون أساسي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل هذه الدوافع بشكل عام في (رزق، 2022، الصفحات 11-12):

- تحقيق الأمن الغذائي؛
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين؛
- توفير فرص عمل (امتصاص البطالة)؛
- القدرة على مواجهة الظروف الطبيعية غير الملائمة؛ لأن النشاط الزراعي يواجه العديد من الكوارث الطبيعية؛
- القضاء على الفقر؛
- زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحفيز الابتكار.

II- 3-صيغ التمويل المصرفي الإسلامي للقطاع الزراعي

هناك مجموعة كبيرة من صيغ التمويل الإسلامي التي تقدمها المصارف الإسلامية للقطاع الزراعي (كالسلم، المرابحة، المشاركة، المضاربة والمساقاة والمغارسة والمزارعة)، وغيرها من الصيغ التمويلية والتي نذكر منها الآتي:

II - 1-3. التمويل القائم على البيوع

أ- **بيع السَّلم:** يعد السلم أو ما يسمى ببيع المحاويج من العقود الآجلة التي تستخدمها المصارف الإسلامية لتمويل النشاط الزراعي، إذ يعرف على أنه " بيع عاجل بآجل " حيث يدفع فيها الثمن حالا (رأس المال)، ويؤخر فيها المبيع الموصوف في الذمة (المسلم فيه)، ويسمى البائع (المسلم إليه)، والمشترى (رب المال)،(ميرة، 2011، صفحة 466)، على سبيل المثال يتقدم مزارع إلى المصرف الإسلامي طالبا لتمويل من أجل استخدام المال في زراعة القمح مثلا، على أن يقدم القمح (بعد مدة) عند حصاده إلى الجهة المانحة للتمويل (المصرف الذي قدم المال للمزارع لزراعة القمح فورا عند الطلب) وذلك بعد الاتفاق بين المصرف (المشتري)، والمزارع (البائع).تجدر الإشارة أن المصرف لا يحتاج إلى القمح عادة فيقوم ببيعه عبر ما يسمى بالسلم الموازي إلى جهة ثالثة كمؤسسة مطاحن أو لتجار الحبوب.

ب- **المرابحة:** تعتبر المرابحة من الصيغ القائمة على البيوع القصيرة الأجل التي تقدمها المصارف الإسلامية الأكثر تطبيقا في الواقع العملي، إذ تعرف على أنها "بيع بالثمن الأول وزيادة ربح معلوم باتفاق الطرفين"(ملحم، 2005، صفحة 28)، مثل درهم أو نسبة معينة تقتص من الثمن الأصلي أو ما شابه ذلك؛ فهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، وهي نوعان بيع المرابحة كأن يبيع المصرف بعض مشترياته بالثمن الأصلي مع إضافة ربح وهذا الأسلوب يسمى أيضا البيع بالاتجار المباشر،أما النوع الثاني فهي بيع المرابحة للآمر بالشراء كأن يأمر المزارع البنك بشراء آلة حصاد أو زراعة لم يسمح له وضعه المالي بشرائها، حيث يقوم البنك بشراء تلك الآلة بطلب من العميل (المزارع) على أن يتعهد هذا الأخير شراء تلك الآلة بالشروط المتفق عليها بثمن الشراء مضافا إليه ربح معلوم، وبالتالي العميل يوقع مع البنك طلب رغبة ووعد بشراء المطلوب (الآلة)، ووعد من المصرف بالبيع، فإذا تملك المصرف الآلة وحازها تم توقيع عقد آخر بالبيع على أساس الاتفاق السابق، هذه المعاملة إذا حللناها وجدناها مركبة من وعدين، وعد من العميل بالشراء إذا حضرت الآلة وتملكها (يطلق عليه الآمر بالشراء) ووعد من البنك الذي يسمى الواعد بالشراء، على أن يُدفع الثمن على ما اتفقا.

ت- **الإستصناع:** عقد الإستصناع من العقود التي اختلف العلماء في تعريفها، حيث أدخله الجمهور ضمن عقد المحاويج (السلم)، أما الأحناف فعدّوه عقد مستقلا، ويرد ذلك الاختلاف إلى إدخال بعض القيود أو إخراجها من التعريفات، حيث يعرف الإستصناع على أنه" طلب الصنعة، وهو أن يقول لصانع خف أو مكعب، أصنع لي خفت الذي طوله كذا وسعته كذا ويعطى الثمن المسمى أو لا يعطى شيئا فيعقد الآخر معه"، وفي التمويل هو عقد يكون بين طرفين يطلب الأول المشتري (المستصنع) من الثاني البائع (الصانع) القيام بصنع سلعة معينة محددة وتحمله لتكاليف الإنتاج على أن يتسلم المستصنع (المشتري) السلعة محل التصنيع في زمن معين (لاحق لتاريخ العقد) وبسعر يتم الاتفاق عليه على أن يدفع آجلا أم عاجلا، المصارف الإسلامية تطبق هذه المعاملة كأن يدخل المصرف في هذه المعاملة صانعا (بائعا) أو مستصنعا (مشتريا) من خلال آلية تسمى الإستصناع أو الإستصناع الموازي، هذا الأخير يرتكز على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف باعتباره صانعا مع طرف آخر يحتاج إلى سلعة متفق على مواصفاتها على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم البنك بإبرام عقد ثاني منفصل عن الأول يكون فيه البنك مستصنع لنفس مواصفات السلعة المتفق عليها في العقد الأول ويكون الثمن فيه معجلا و عادة أقل من المبلغ الأول على أن يتم البنك بتقديم السلعة للطرف الأول في الوقت المحدد سلفا على أن يحقق ربح من العملية، هذه العقود تخدم القطاع الزراعي خاصة في

تمويل إنشاء البيوت المحمية، وإنشاء قنوات تربط المزارع بالطرق الرئيسية و المدن وغيرها من الأنشطة ذات الطابع الصناعي(تامة، 2023، الصفحات 134-136).

II - 2-3. التمويل القائم على المشاركة

أ- **المشاركة**: يقصد بالمشاركة اتفاق شخصين أو أكثر على خلط ماليهما أو عملهما أو التزامهما بقصد الاسترباح، حيث يشمل هذا التعريف شركة العنان المرتكز على خلط الأموال، وشركة الأبدان ، وشركة الوجوه تعمل على خلطا لالتزام،غير أن الأكثر استخداما شركة العنان. تقوم المصارف الإسلامية بالمساهمة في رأس مال المشروعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية وخدماتية مع عملائها بهدف الاسترباح.(تامة، 2023، الصفحات 134-136)

ب- **المزارعة**:التمويل بالمزارعة من الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها الخاصة بالتمويل الزراعي، تعرف على أنها "عقد استثمار أراضي زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل على استثمارها على أن يكون المحصول مشترك بينهما حسب الحصص المتفق عليها"، التطبيق المعاصر لهذه الصيغة في المصارف الإسلامية يكون من خلال تقديم هذه الأخيرة المعدات والآلات اللازم و البذور والأسمدة ويكون العمل من صاحب المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو من أصحاب الأراضي الذين يمتلكون الأرض ولم يستطيعوا زراعتها لعسرهم المالي، حيث يتم تحديد نسبة مساهمة كل شريك وتحديد حصة الأرباح قبل التوقيع على عقد المزارعة وبعد الحصاد تخصم التكاليف التي تكبدها كل الشريكان الناتج من عقد المزارعة ومن ثم يتم توزيع الباقي أرباحا.(بن ساعد و بواغس، 2021، الصفحات 299-314)

ت- **المضاربة**: المضاربة من الصيغ التمويلية التي تقف على المشاركة بمال من شخص وعمل من شخص آخر، حيث تعرف على أنها "عقد بين طرفين يدفع فيه الطرف الأول مالا إلى الطرف الآخر للتجارة فيه على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة"(حسين، 2014، صفحة 3)، أو يمكن أن نعرفها على أنها تشارك رأس المال من شخص ويسمى (رب المال)، والعمل من شخص ثاني ويسمى (المضارب) على أن يكون لكل واحد منهما نصيب شائع (نسبة) من الربح الذي يتحقق وإذا كانت هناك خسارة يتحملها رب المال ما لم يكون هناك تقصير من المضارب، تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذا النوع من التمويل لعملائها حيث تمنح التمويل المال اللازم للمزارعين الذين لا يمتلكون أراضي زراعية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك جملة من الصيغ التمويلية الإسلامية التي تستخدم في تمويل القطاع الزراعي، مثل القرض الحسن والمساقاة والمغارسة والجعالة وغيرها، غير أنّنا لم نتوسع في تناولها في هذا البحث.

III- واقع القطاع الزراعي والتمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية

III- 1. واقع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية

يُعد قطاع الزراعة في المملكة العربية السعودية من القطاعات التي يُرجى أن تشكل جزءا مهما من هيكل الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في إطار سعي المملكة لبلوغ تحقيق رؤية 2030، وذلك بفضل وضع خطط واستراتيجيات وإعانات وتسهيلات من المصارف السعودية ومن صندوق التنمية الزراعية وبعض الإعانات الأخرى الحكومية، وعلى رغم ذلك فإن مساهمة القطاع الزراعي لم تتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن متوسط نمو القطاع لم يتجاوز للفترة (2014-2023) ما نسبته4%،ويعزى ذلك إلى ما يواجهه القطاع من تحديات كبرى أبرزها محدودية المياه الجوفية، حيث تعاني المملكة من محدودية المياه الجوفية لاعتمادها على ري المحاصيل الأمر الذي دفعها من تقليص حجم المساحات المزروعة في التسعينيات من 1.6 مليون هكتار إلى 263 ألف هكتار مع حلول

سنة 2020، حيث تمثل المساحة المزروعة والمرتكزة في ثلاث مناطق ما نسبته 2% ،على الرغم من هذه التحديات إلا أن المملكة العربية السعودية تحقق اكتفاء ذاتيا في العديد من المنتجات، حيث تعتبر من كبار الدول في إنتاج التمور على اختلاف أنواعها، بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الخضروات والفواكه و الجدول التالي يوضح القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه.

الجدول رقم (1) القيمة المضافة للقطاع الزراعي للفترة 2014- 2023

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	القيمة المضافة للقطاع الزراعي(مليون ريال)	القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي %	نمو القيمة المضافة%
2014	3504483	86456	2.47	5.48
2015	3667621	91144	2.49	5.42
201	3730120	95637	2.56	4.92
2017	3774213	99481	2.64	4.02
2018	3896005	101782	2.61	2.31
2019	3960350	102508	2.59	0.71
2020	3809668	104013	2.73	1.46
2021	4058043	105547	2.60	1.47
2022	4545032	107401	2.36	1.76
2023	4569693	112308	2.46	4.57

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك المركزي السعودي Sama بتاريخ 2025/09/01**على الرابط التالي:**

- https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/report.aspx

الشكل رقم (1) نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي %



المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم (1)

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) أعلاه أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 3% وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالمجهودات المبذولة من الحكومة السعودية بتوفير الإعانات المالية اللازمة وبتقديم تسهيلات ائتمانية، يُرد هذا الانخفاض إلى هيمنة القطاعات النفطية وغير النفطية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم التركيز على قطاع الغاز والنفط والصناعات المرتبطة به بالإضافة إلى محدودية الموارد الطبيعية من مياه ومساحات زراعية التي تم تقليصها بعد التسعينيات من القرن الماضي وما يلاحظ أيضا أن نمو القيمة المضافة في انخفاض مستمر خلال الفترة (2014-2019)، ليعود نمو الناتج الزراعي إلى الارتفاع ليبلغ أقصى قيمة له في نهاية الفترة بـ 4.57 %.

III- 2.واقع التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014- 2023

تعمل البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية جنبا إل جنب مع البنوك التقليدية وفق نظام مزدوج، وذلك حسب اختيار البنك السعودي ساما، الذي يسمح أيضا للبنوك التقليدية بمزاولة نشاط المصرفية الإسلامية عبر نوافذ، ويقدم النظام المصرفي الإسلامي لعملائه مجموعة من العقود والمنتجات المتوافقة معمبادئ ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي (مؤسسة النقد العربي SAMA، 2015)، بهدف دفع عجلة الاقتصاد الحقيقي وبلوغ النمو المستدام توافقا مع مستجدات رؤية المملكة 2030، فيما يلي نستعرض بعض الصيغ التمويلية الشرعية التي يمارسها النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (2) تطور صيغ التمويل الإسلامية في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-2023

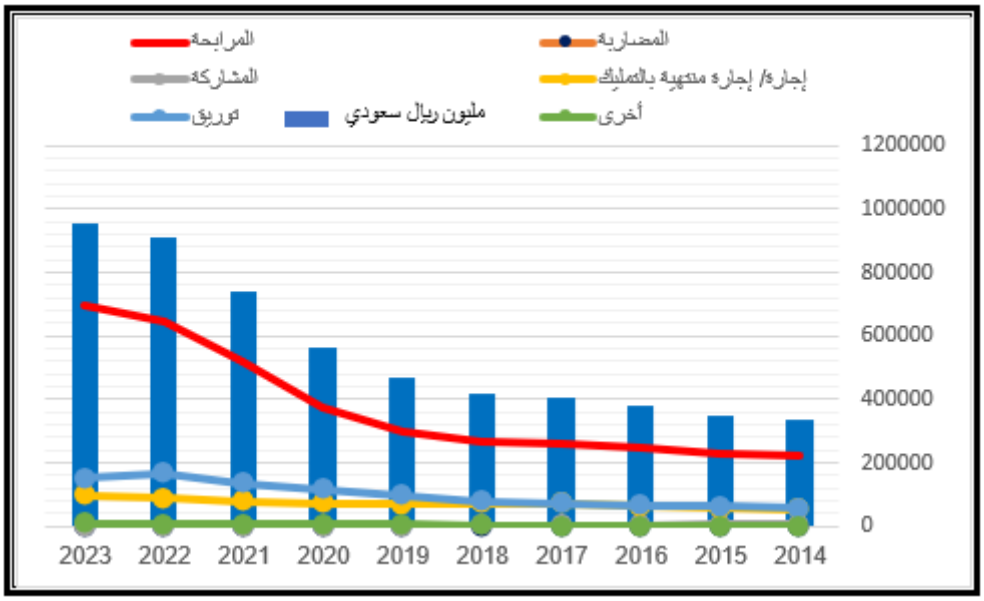
(الوحدة: بالمليون ريال)

السنة	المرابحة	المضاربة	المشاركة	إجارة/ إجارة منتهية بالتمليك	توريق	أخرى	المجموع
2014	225013.28	00	4712.868	50549.23	55739.56	486.8	336501.7
2015	226702.17	00	4861.5	55735.53	63238.819	380.1	350918.1
2016	249983.98	00	2959.79	62465.38	66978.05	536.7	382923.9
2017	259147.69	00	2737.24	70539.72	71034.21	1389.2	404848.1
2018	267617.10	00	2239.83	70158.04	78855.126	2079.0	420949.1
2019	294974.41	363	1923.84	67820.43	96911.35	4040.5	466033.5
2020	374440.52	667.61	1845.69	71682.8	113468.05	4208.2	566312.9
2021	522133.02	905.52	1285.36	79446.76	135198.85	4018.3	742987.8
2022	646799.6	942.61	1364.01	87780.81	168192.94	5849.5	910929.5
2023	693672.4	936.97	1870.90	97965.33	151445.14	6898.3	952789

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على:بيانات البنك المركزي السعودي Sama بتاريخ 2025/09/10 على الرابط التالي :

- https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/report.aspx

الشكل رقم (2) تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم (2)

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن التمويل المصرفي الإسلامي في وتيرة تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من 336501.7 مليون ريال سنة 2014 إلى 952789 مليون ريال سعودي سنة 2023 أي بزيادة قدرت بـ 183%، يلاحظ التمويل بالمرابحة تعد الصيغة الأكثر استعمالا، حيث ارتفعت من 225013.28 ريال سعودي سنة 2014 إلى 693672.4 مليون ريال سنة 2023 أي بزيادة وصلت إلى 208%، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض مخاطر التمويل بالمرابحة ناهيك عن السهولة في تطبيقها، خاصة وأنها قريبة في تطبيقها من التمويل التقليدي مما جعلها تستقطب العملاء والمستثمرين، أما عن التمويل بالمضاربة فظهر جليا بأنها ضعيفة جدا في بداية الفترة، حيث ظهر التمويل بها بشكل فعلي سنة 2019 بـ 667.61 مليون ريال سعودي لترتفع بعد ذلك وتصل في نهاية فترة الدراسة إلى 936.97 مليون ريال سعودي، أما صيغة المشاركة فإنها مستقرة بانخفاض طفيف خلال نهاية الدراسة.

كما يلاحظ بأن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك قد ارتفعت من 50549.23 مليون ريال سنة 2014 إلى 97965.36 مليون ريال سنة 2023 وترد سبب هذه الزيادة إلى تطور القطاع العقاري وقطاع السيارات، كما يتبين أيضا أن صيغة التورق توفر سيولة معتبرة وآنية مع توافق شرعي، حيث يلاحظ أنها شهدت نمو مضطردا من 55739.56 مليون ريال سعودي سنة 2014 إلى 151145.14 مليون ريال سعودي سنة 2023 بزيادة قدرت بـ171.16%.

IV- قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014Q1-2023Q3

IV. 1. تحديد النموذج ووصف المتغيرات

من أجل تحديد العلاقة بين التمويل المصرفي الخال من الربا والقطاع الزراعي، تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات وذلك بالاستناد على الدراسات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، فيما يلي يتم استعراض المتغيرات المدرجة في النموذج وتحديد النموذج المستخدم.

الجدول (3): متغيرات الدراسة ومصادر جمع البيانات

المتغير	رمزه	مدلوله	مصدره
التمويل المصرفي الإسلامي	LIFB	تم الاعتماد على صيغة التمويل بالمرابحة التي تعتبر أكثر الصيغ المستخدمة من المصارف الإسلامية الأربعة في المملكة العربية السعودية ممثلة بريال السعودي	IMF قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (مؤشرات الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية)
إعانات صندوق التنمية الزراعية	LAFDCL	تم الاعتماد على مجموع القروض القصيرة والطويلة الأجل التي يمنح صندوق التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ممثلة بالعملة المحلية ريال سعودي	MEWA وزارة البيئة والمياه والزراعة
القيمة المضافة للقطاع الزراعي	LAGVA	نعني بالقيمة المضافة للقطاع الزراعي أي الفرق بين الإنتاج الكلي للقطاع الزراعي وبين قيمة المستلزمات الوسطية، ممثلة بالعملة المحلية ريال سعودي	SCB البنك المركزي السعودي
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	LGFCF	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت هو الإنفاق على الأصول الثابتة التي تستعمل في الإنتاج، ممثلة بالدولار الأمريكي	WB البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثتين

IV. 2. النموذج الرياضي:

من أجل قياس العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، يمكننا بذلك تمثيل العلاقة الرياضية على النحو التالي:

$$LAGVA = f(LIFB, LGFCF, LAFDCL) \ldots\ldots\ldots (1)$$

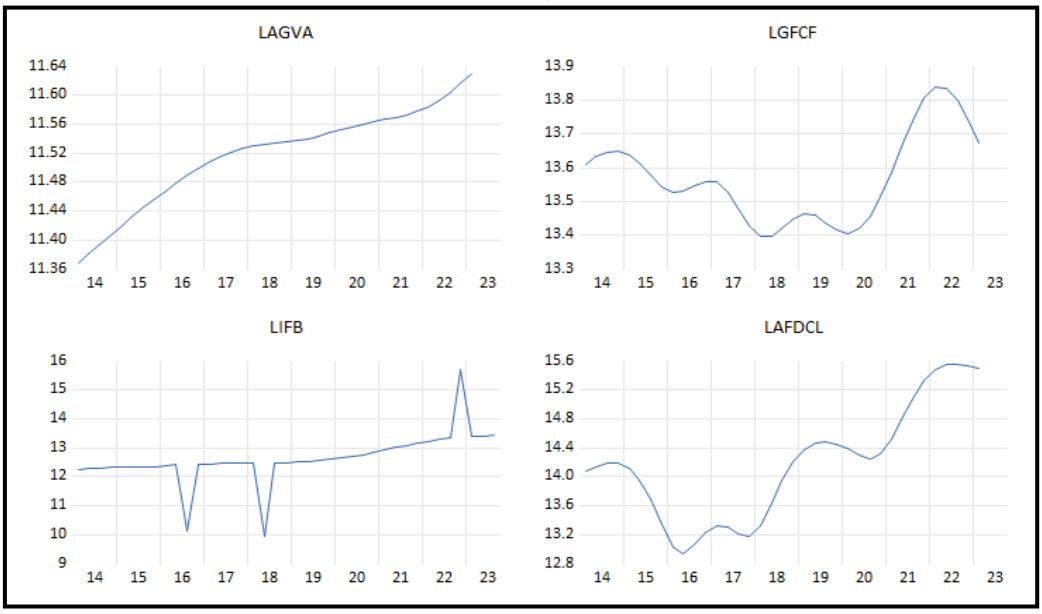
$$t = 2023_{Q3} - 2014_{Q1}$$

IV. 3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية من الخطوات الأولى التي تتيح لنا معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية وبالتالي معرفة النموذج المناسب لقياس العلاقة بين المتغيرات، وذلك بتتبع الطرق التالية:

IV.3.1. الرسم البياني لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: يتبين من الشكل رقم (3) الرسم البياني لسلاسل الزمنية محل الدراسةLGFCF,LAGVA,LAFDCL,LIFB، يتضح بأن السلاسل الزمنية الأربعة تحتوي على اتجاه عام Trend، تصاعدي مع تقلبات وفجوات مفاجئة، وهو ما يوضح عدم الاستقرار في المستوى، وعليه من المرجح يجب إدخال الفروق الأولى لتصبح مستقرة وهو ما يتم تفحصها رسميا من خلال اختبارات الجذر الأحادي مثل اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس فيروون وذلك قبل تحديد واختبار النموذج المناسب.

الشكل رقم (3) الرسم البياني للسلاسل الزمنية محل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

IV.3.2. نتائج اختبار جذر الوحدة:

بعد قراءة التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة اتضح أن السلاسل الزمنية تحتوي على اتجاه عام، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى، والتحقق من ذلك يتبين من خلال الكشف على مدى وجود جذر الوحدة UnitRoot، وتجرى بالاختبارات الثلاثة بثابت فقط Intercept only أما الثاني ثابت واتجاه عام Without trend intercept، والانحدار الثالث بدون ثابت وبدون اتجاه عام With trend intercept.نتائج الاختبار نستعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

Augmented Dickey Fuller (1979)				
Variables	ADF- stat	Critical value	P- value	Observation
LGFCF	-3.84997	-3.5742	0.0280**	I(0)
LAGVA	-5.035115	-2.981038	0.0004**	I(1)
LIFB	-3.955107	-2.941145	0.0041**	I(0)
LAFDCL	-3.097642	-2.981038	0.0392**	I(1)

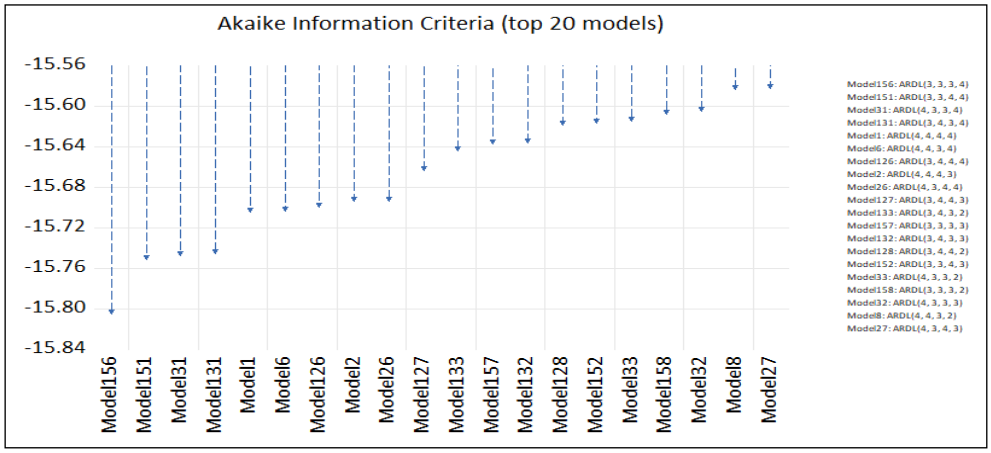
المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتغيرات (LGFCF,LAGVA,LIFB ,LAFDCL) موضوع الدراسة حسب نموذج ديكي فولر المطور(Augmented Dickey-fuller)، أنها مستقرة عند المستوى أي متكاملة (0)اباستثناء متغير LAGVAالقيمة المضافة للقطاع الزراعي التي استقرت بعد أخذ الفرق الأول، ومنه يتبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مزيج بين متكاملة من (0)او(1)I، وعليه فإن نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة Autoregressive Distributed Lag (Pesaran, Smith, & Shin, 2001, pp. 289-326)(ARDL) هو الأنسب لتحليل وقياس العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والقطاع الزراعي.

IV. 4. تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL

من أجل معرفة درجة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على معيار Akaike information Criteria وذلك قبل اختبار الأثر في الأمدين القريب والبعيد، حيث تم تحديد (3,3,3,4) كنموذج أمثل. الصورة الموالي تستعرض ذلك

الشكل رقم (4) النموذج الأمثل ضمن النماذج المحتملة



المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

IV. 5.اختبار التكامل المشترك عبر استخدام منهجية الحدود (Bound Test)

يأتي اختبار التكامل المشترك كخطوة تسبق تقدير النموذج وذلك بغية معرفة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي والقطاع الزراعي.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound Test)

ARDL Bounds Test Sample: 2014Q1 -2023Q3 Included observation: 33		
Test Statistic	Value	K
F- Statistic	**29.87876**	3
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound	**Upper Bound**
%10	2.37	3.02
%5	2.79	3.67
%2.5	3.15	4.08
%1	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F-Satistic = 29.87 وهي أكبر من 3.67 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تتجه من التمويل المصرفي الإسلامي وإعانات صندوق التنمية الفلاحية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت نحو القيمة المضافة للقطاع الزراعي.

IV.6 اختبارات صلاحية النموذج

بعد تقدير النموذج الأمثل بالارتكاز على معيار AIC وقبلاختبار الأثر في الأمدين القريب والبعيد، يجب أن يخضع النموذج لمجموعة من الاختبارات التشخيصية لقبوله والاعتماد عليه منها اختبارات سلسلة البواقي (Residuals Diagnostics Test)،واختبار استقرار هياكل النموذج فيما يلي نبين ذلك:

IV.6.1 اختبارات سلسلة البواقي:

تتمثل الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي من اختبار الذاتي التسلسلي للبواقي-r(Breusch, 1978, pp. 335 (355، واختبار عدم تجانس التباين (Engle, 1982, pp. 987-1008)واختبار التوزيع الطبيعي (Jarque & Bera, pp. 255-259)نستعرض الاختبارات الثلاثة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6) الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي

Breusch- Godfrey serial correlation LM test			
F – Satistic	1.807718	Prob. F(1,15)	0.1988
Obs*R-Square	3.549244	Prob. Chi-Square(1)	0.0596
Heteroskedasticity Test ARCH			
F – Satistic	2.180566	Prob. F(2,28)	0.1318
Obs*R-Square	4.177700	Prob. Chi-Square(2)	0.1238
Normality test Jarque Bera			
Jarque-Bera			1.156821
Probability			0.560789

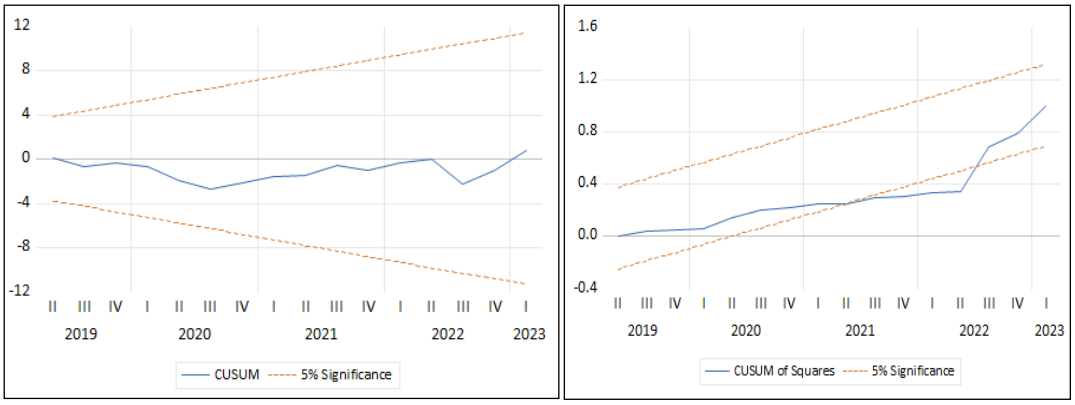
المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يبرز الجدول أعلاه أن النتائج الخاصة بسلسلة البواقي لا تعاني من أي مشكل، حيث يتضح أنا حتمالية فيشر لاختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي تساوي 0.1988 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقر بعدم وجود معضلة ارتباط تسلسلي للبواقي، كما يتبين أيضا أن اختبار عدم تجانس التباين لا يعاني من أية إشكالية ومبرر ذلك أن احتمالية فيشر تقدر بـ 0.1318 وهي تتجاوز 5%، أما اختبار التوزيع الطبيعي فيتضح أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا؛ لأن احتمالية Jarque-Bera تتجاوز 5%.

IV.6.2 اختبار استقرار هياكل النموذج:

للتأكد من خلو النموذج من التغيرات الهيكلية نستخدم كل من اختبار (CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي المعدودة، واختبار (CUSUM of Squares) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة، فيما يلي نوضح ذلك.

الشكل رقم (5) المجموع التراكمي للبواقي المعدودة الشكل رقم (6) المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعدودة



المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

الشكل أعلاه رقم (5-6) يوضح جليا أنا حصاءة اختبا ر المجموع التراكمي للبواقي المعدودة(CUSUM)يقع داخل الحدود الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية 5%، كما يلاحظ أن احصاءة المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعدودة (CUSUM of Squares) بقي داخل الحدود الحرجة للحد الأدنى والحد الأقصى طول فترة الدراسة باستثناء منتصف سنة 2022 الذي تجاوز فيه الحدود الحرجة لكنه سرعان ما عاد دخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والذي يدل علة وجود تقلبات آنية لا تتجاوز مرحلة عدم الاستقرار، وبالتالي يمكن القول أن النموذج يتمتع بدرجة معقولة من الاستقرار الهيكلي.

IV. 7. تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأمد الطويل

تأتي خطوة تقدير علاقة الأجل الطويل بعد ثبوت من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي يمكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة (التمويل المصرفي الإسلامي، إعانات صندوق التنمية الزراعية، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت) والمتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الزراعي. الجدول الموالي يوضح نتائج هذا التقدير.

الجدول رقم (7) نتائج تقدير علاقة الأمد البعيد

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob
LGFCF	0.531961	0.05747	9.256080	0.0000
LIFB	0.051413	0.015131	3.397858	0.0037
LAFDCL	0.037738	0.020127	-1.875019	0.0792
C	4.39096	0.709292	6.190390	0.0000
EC = LAGVA – (0.5320 * LGFCF+0.0514* LIFB–0.0377* LAFDCL+ 4.3908)				

المصدر: من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

توضح نتائج الجدول (7)أن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقة معنوية ذو دلالة إحصائية مع المتغير التابع (LAGVA) عند مستوى معنوية 5% باستثناء متغير الإعانات المقدمة من صندوق التنمية الفلاحية والتي ترتبط بالمتغير التابع (القيمة المضافة لقطاع الزراعية) بعلاقة معنوية بمستوى 10%.

يرتبط متغير التمويل المصرفي الإسلامي (LFIB) بعلاقة طردية ومعنوية من الناحية الإحصائية مع المتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الزراعي (LAGVA) عند مستوى معنوية أقل من 5% وذلك في الأمد الطويل، حيث بلغت قيمة المعلمة الخاصة بمتغير التمويل المصرفي الإسلامي بـ 0.051413 حيث تدل هذه المعلمة على أنه إذا تغير التمويل المصرفي الإسلامي بـ 10% سوف يصاحبه تغير في القيمة المضافة لقطاع الزراعة بـ 0.5% في ذات الاتجاه.

أما فيما يتعلق بمتغير التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت فإنه يرتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع عند مستوى معنوية 5% وذلك في الأجل الطويل، حيث بلغت قيمة المعلمة الخاصة بالتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ما قيمته 0.531961، و يستدل من ذلك أن التغير في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بـ 10% سوف تتغير في نفس الاتجاه القيمة المضافة للقطاع الزراعي بـ 5.3%.

كما وضحت النتائج بروز علاقة عكسية بين إعانات صندوق التنمية الزراعية (LAFCDL) والقيمة المضافة للقطاع الزراعي.

ويمكن تفسير العلاقة الطردية بين التمويل المصرفي الإسلامي (LFIB) والقيمة المضافة للقطاع الزراعي، أن ارتفاع التمويل الإسلامي الموجه نحو القطاع الزراعي يّسهم بشكل واضح في رفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وذلك من خلال ربط التمويل المصرفي الإسلامي بالنشاط الحقيقي الإنتاجي عبر مجموعة من الصيغ خاصة صيغة المرابحة المتعامل بها بشكل كبير في المملكة العربية السعودية، هذا الأمر يقدم للمزارعين فرص استثمارية مجزئة للتوسع في استثماراتهم ناهيك عن زيادة قدرتهم على تحسين التكنولوجيا المستخدمة، خاصة أن المملكة العربية السعودية يواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة المياه، فالحصول على تمويل إسلامي بدون ربا الذي يتميز في آليته بتقاسم المخاطر بين المصرف وطالب التمويل من القطاع الزراعي يشجع هذا الأخير وغيره من الدخول في مشاريع زراعية طويلة الأجل تزامنا مع توجه المملكة لتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الواردات تماشيا مع أهداف رؤية السعودية 2030.

IV. 7. تقدير نموذج تصحيح الخطأ يرالمقيد UECM Model Estimation

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج تأتي خطوة اختبار الأثر في المدى القريب بين (التمويل المصرفي الإسلامي، إعانات صندوق التنمية الزراعية، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت)، والمتغير التابع القيمة المضافة للقطاع الزراعي. عبر نموذج تصحيح الخطأ. الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (8) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

Variable	Coefficient	Std. Erre	t-Statistic	Prob
D (LAGVA (-1))	**1.78973**	**0.023249**	**76.98111**	**0.0000**
D (LAGVA (-2))	**-1.077770**	**0.025780**	**-41.80656**	**0.0000**
D (LGFCF)	**-0.027730**	**0.002472**	**-11.21564**	**0.0000**
D (LGFCF (-1))	**0.058279**	**0.004557**	**12.78838**	**0.0000**
D (LGFCF (-2))	**-0.043388**	**0.002996**	**-14.48389**	**0.0000**
D (LIFB)	**3.79**E-05	**2.65**E-05	**1.428381**	**0.1724**
D (LIFB (-1))	**-0.000349**	**3.00**E-05	**-11.61492**	**0.0000**
D (LIFB (-2))	**-0.0003123**	**2.06**E-05	**-5.973877**	**0.0000**
D (LAFDCL)	**-0.000483**	**0.000442**	**-1.092949**	**0.2906**
D (LAFDCL (-1))	**-0.002174**	**0.000992**	**-2.192514**	**0.0435**
D (LAFDCL (-2))	**0.003648**	**0.001081**	**3.374793**	**0.0039**
D (LAFDCL (-3))	**-0.002193**	**0.000535**	**-4.098552**	**0.0008**
CointEq (-1)*	**-0.011180**	**0.000818**	**-13.6537**	**0.0000**

المصدر:من إعداد الباحثتين بالارتكاز على برمجية Eviews 12

يظهر من خلال الجدول رقم (8) تقدير النموذج في الأجل القصير، هذا الأخير الذي يعتمد على ديناميكية حد تصحيح الخطأ Error Correction Term والذي يُعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث يشترط فيه أن يكون سالبا ومعنويا، وهذا ما تؤكده نتائج الجدول:

أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)* سالبا 0.011- وعند مستوي معنوية أقل من 1% مما يدل على أن النظام يتجه نحو التوازن لكن بوتيرة بطيئة جدا، من الناحية الاقتصادية هذه النتيجة تعكس أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية على القيمة المضافة الزراعية يتحقق في فترة زمنية طويلة وبوتيرة ضعيفة جدا، ويعزى ذلك إلى طبيعة هذا القطاع الذي يتميز بدورات إنتاجية طويلة ناهيك عن القيود المؤسسية والهيكلية التي تحد من الاستجابة الآنية للتمويل المصرفي الإسلامي المقدم.

V. الخاتمـــة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي يتمحور حول مدى إسهام التمويل المصرفي الإسلامي في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية للفترة 2014Q1-2023Q3، حيث توصلت الدراسة إلى:

V.1. نتائج البحث:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (التمويل المصرفي الإسلامي، إعانات صندوق التنمية الزراعية، التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت)؛

- يرتبط التمويل المصرفي الإسلامي بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، حيث إذا تغير التمويل المصرفي الإسلامي نحو الارتفاع ب 10% سوف يؤدي إلى تغيير القيمة المضافة بـ 0.5% في نفس الاتجاه و يمكن تفسير هذه العلاقة بأن ارتفاع التمويل الإسلامي يساهم بشكل واضح في رفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي، وذلك من خلال استهداف النشاط الحقيقي الإنتاجي عبر مجموعة من الصيغ خاصة صيغة المرابحة و هذا الأمر يفتح المجال أمام المزارعين من أجل استغلال الفرص الاستثمارية المجزئة للتوسع في استثماراتهم ناهيك عن زيادة قدرتهم على تحسين التكنولوجيا المستخدمة، خاصة أن المملكة العربية السعودية تواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج وندرة المياه، فالحصول على تمويل إسلامي بدون ربا الذي يتميز في آليته بتقاسم المخاطر بين المصرف وطالب التمويل من القطاع الزراعي يشجع هذا الأخير وغيره من الدخول في مشاريع زراعية طويلة الأجل تزامنا مع توجه المملكة لتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من الواردات تماشيا مع أهداف رؤية السعودية 2030.

- توصلت هذه الدراسة إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الهيكلية والبيئية للاقتصاد السعودي.

- صيغة التمويل بالمرابحة هي الصيغة الأكثر استخداما في تمويل القطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية وذلك لاعتبارها الخيار الاقتصادي الأكثر كفاءة وفعالية في إدارة المخاطر العالية بهذا القطاع الذي تتأثر عوائده بعوامل خارجة عن سيطرة كل من الممول والمزارع مثل أمراض النباتات وتقلبات الطقس، فهذه الصيغة تعكس سلوك الممولين الباحثين عن الأمان لأنها عقد مبني على الدين توفر للممول عائدا ثابتا ومضمونا مقابل تحمل المزارع مخاطر الإنتاج والسوق، كما أنها تعتبر من الصيغ البسيطة التي تقلل من التكاليف التشغيلية والإدارية وهذا لسهولة تنفيذها فهي لا تتطلب رقابة وإشراف مباشر من طرف الممول عكس بقية الصيغ مثل المشاركة والمزارعة التي تتطلب رقابة دقيقة ومستمرة مما يزيد من التكاليف الإدارية والتشغيلية، بالإضافة إلى أنها تتميز بمرونة عالية في تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاع الزراعي لاستخدامها مثلا في شراء أصول ثابتة كالجرارات وأنظمة الري الحديثة، وهذه الأصول محددة القيمة ويسهل على الممول تملكها ثم بيعها للمزارع، كما يمكن أن تستخدم لتمويل رأس المال العامل أي تمويل مدخلات الإنتاج مثل البذور و الأسمدة وهي سلع ملموسة يسهل تطبيق عقد المرابحة عليها.

V.2. مقترحات البحث:

بناء على ما سبق يمكننا تقديم مجموعة من المقترحات الآتية:

- توجيه التمويل الإسلامي نحو صيغ أكثر ملائمة مع النشاط الزراعي ومنها السَلم التي لا توظف كثيرا من بين صيغ التمويل المعتمدة، بالإضافة إلى صيغتي المزارعة والمساقاة التي تعتبر من أكثر الصيغ ملائمة لطبيعة النشاط الزراعي؛

- تفعيل الشراكة بين صندوق التنمية الزراعية والبنوك التشاركية من أجل تقديم منتجات مبتكرة تستجيب لمتطلبات النشاط الزراعي؛

- تنويع مصادر التمويل لتشتمل على عدة منتجات مثل الصكوك الإسلامية والوقف بشكل يخفف الضغط عن صيغة التمويل المرابحة؛

- الاهتمام بالزراعة الذكية من خلال إدماج التكنولوجيات الحديثة في القطاع الزراعي وهذا بالاعتماد على صيغ التمويل المخصصة لذلك .

V - الإحالات والمراجع:

1. أحمد سالم ملحم. (2005). بيع المرابحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
2. بن عطاء الله صبرينة. (2023). التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة عينة من دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة (2013 -2022). دراسات اقتصادية ، 606.
3. حامد بن حسين بن محمّد علي ميرة. (2011). عقود التمويل المستجدة في المصلرف الإسلامية – دراسة تأصيلية تطبيقية (المجلد ط 1). المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
4. سعاد بن ساعد، و سعيدة بواغس. (2021). صيغ التمويل الفلاحي في الفقه الإسلامي– المزارعة والمارسة والمساقاة انموذجا. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد: 1، الصفحات 299-314.
5. سمير تامة. (2023). قياس أثر السياسة النقدية المالية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2019. 134-136. الجزائر: أطروحة دكتوراه المركز الجامعي مرسلي عبدالله الجزائر.
6. عائشة لمحنط. (2020). أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الوادي ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD، صفحة 3.
7. عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد الله سراج، و أحمد الشاذلي. (2022). دور التمويل المصرفي الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية. صندوق النقد العربي (12)، الصفحات 2-44.
8. عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة، عبد الله سراج، و أحمد الشاذلي. (2022). دور التمويل المصرفي الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية. صندوق النقد العربي (12)، الصفحات 2-44.
9. غردة عبد الواحد. (2020). أثر التمويل المصرفي بصيغة المرابحة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول – بعض المصارف الإسلامية نموذجا –. مجلة رؤى اقتصادية ، 67.
10. لعقاب يسرى أسية، و عمار درويش. (2022). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية – دراسة قياسية للفترة (Q3:2021-Q4:2013). مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، 16.
11. محمّد أحمد حسين. (2014). المضاربة في المصارف الإسلامية. فلسطين: بحث مقدم إلى مؤتمر المقدس الإسلامي الدولي الخامس التمويل الإسلامي ما هيته صيغته مستقبله.
12. مصطفى العرباوي، و نذير طروبيا. (2019). دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي– تجربة السودان أنموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد: 5، الصفحات 279-300.
13. مصطفى العرباوي، و نذير طروبيا. (2019). دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي– تجربة السودان أنموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد: 5، الصفحات 279-300.
14. موساوي سليم. (2015 -2016). مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

15. (2015). مؤسسة النقد العربي SAMA.

16. نورا عدلي رزق. (2022). التمويل الزراعي المفهوم والأهمية. صندوق النقد الع ربي ، الصفحات 11-12.

17. Breusch, T. (1978). Testing for Autocorrelation in dynamic Linear Models. Austaralian Economic Papers , vol 17, pp. 335-355.
18. Engle, R. (1982). Autoregressive Conditional Heteroscedasticity With Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation. Econom treca , pp. 987-1008.
19. Jarque, C., & Bera, A. (n.d.). Efficient Tests For Normality Homoscedasticit And Serial Independence Of Regression Residuals. Econom trec Letters , Lssue 6, pp. 255-259.
20. Keskin, ö., & Cikiryel, B. (2024). An Analysis of the Relationship between Interest-free financing of Agricultural Production and Agricultural Growth Using Contemporar Econometric Methods. Journal of Kocatepe Islamic SCIENES , 7 (3), pp. 72-86.
21. Pesaran, H., Smith, R. J., & Shin, Y. (2001). BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSISOF LEVEL RELATIONSHIPS. Journal of Applied Econometrics , pp. 289-326.

VI- الملاحق :

ملحق رقم (1) تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LAGVA
Method: ARDL
Date: 09/13/25 Time: 12:18
Sample (adjusted): 2015Q1 2023Q1
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGFCF LIFB LAFDCL
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LAGVA(-1)	2.778564	0.110572	25.12901	0.0000
LAGVA(-2)	-2.867515	0.202530	-14.15849	0.0000
LAGVA(-3)	1.077771	0.094557	11.39812	0.0000
LGFCF	-0.027730	0.006878	-4.031737	0.0010
LGFCF(-1)	0.091956	0.014348	6.408770	0.0000
LGFCF(-2)	-0.101667	0.010934	-9.298102	0.0000
LGFCF(-3)	0.043388	0.003915	11.08167	0.0000
LIFB	3.79E-05	4.72E-05	0.802063	0.4343
LIFB(-1)	0.000188	6.61E-05	2.845121	0.0117
LIFB(-2)	0.000226	6.38E-05	3.541620	0.0027
LIFB(-3)	0.000123	4.58E-05	2.687609	0.0162
LAFDCL	-0.000483	0.000807	-0.598691	0.5578
LAFDCL(-1)	-0.002112	0.002361	-0.894792	0.3842
LAFDCL(-2)	0.005822	0.003126	1.862213	0.0810
LAFDCL(-3)	-0.005841	0.002467	-2.367262	0.0309
LAFDCL(-4)	0.002193	0.001083	2.025014	0.0599
C	0.049089	0.012838	3.823749	0.0015

R-squared	0.999999	Mean dependent var	11.53377
Adjusted R-squared	0.999998	S.D. dependent var	0.051294
S.E. of regression	7.68E-05	Akaike info criterion	-15.80309
Sum squared resid	9.45E-08	Schwarz criterion	-15.03216
Log likelihood	277.7509	Hannan-Quinn criter.	-15.54369
F-statistic	891037.2	Durbin-Watson stat	2.551902
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2) نتائج الأجل القصر

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LAGVA)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/13/25 Time: 12:55
Sample: 2014Q1 2023Q3
Included observations: 33

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LAGVA(-1))	1.789743	0.023249	76.98111	0.0000
D(LAGVA(-2))	-1.077770	0.025780	-41.80656	0.0000
D(LGFCF)	-0.027730	0.002472	-11.21564	0.0000
D(LGFCF(-1))	0.058279	0.004557	12.78838	0.0000
D(LGFCF(-2))	-0.043388	0.002996	-14.48389	0.0000
D(LIFB)	3.79E-05	2.65E-05	1.428381	0.1724
D(LIFB(-1))	-0.000349	3.00E-05	-11.61492	0.0000
D(LIFB(-2))	-0.000123	2.06E-05	-5.973877	0.0000
D(LAFDCL)	-0.000483	0.000442	-1.092949	0.2906
D(LAFDCL(-1))	-0.002174	0.000992	-2.192514	0.0435
D(LAFDCL(-2))	0.003648	0.001081	3.374793	0.0039
D(LAFDCL(-3))	-0.002193	0.000535	-4.098552	0.0008
CointEq(-1)*	-0.011180	0.000818	-13.66537	0.0000

ملحق رقم (3) اختبار التسلسل الذاتي للبواقي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.807718	Prob. F(1,15)	0.1988
Obs*R-squared	3.549244	Prob. Chi-Square(1)	0.0596

ملحق رقم (4) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.180566	Prob. F(2,28)	0.1318
Obs*R-squared	4.177700	Prob. Chi-Square(2)	0.1238

ملحق رقم (5) اختبار التكامل المشترك Bound Test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	29.87876	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ملحق رقم (6)نتائج اختيار الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGFCF	0.531961	0.057471	9.256080	0.0000
LIFB	0.051413	0.015131	3.397858	0.0037
LAFDCL	-0.037738	0.020127	-1.875019	0.0792
C	4.390796	0.709292	6.190390	0.0000

EC = LAGVA - (0.5320*LGFCF + 0.0514*LIFB -0.0377*LAFDCL + 4.3908)